المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19/08/2014

تطوير حقوق الإنسان بالمغرب... خطوات حثيثة وإصلاحات مؤسساتية نوعية

3/10784

بقلم: جواد التويول
(و.م.ع)

منذ سنوات عديدة، انخرط المغرب، في بناء وتوسيع فضاء الحرية واحترام حقوق الإنسان، تمخضت عنه تجربة فريدة من نوعها في مجال تعزيز والنهوض بالإطار الحقوقي، جسدت بدون منازع مسارا خاصا وبوتيرة ثابتة تأخذ بعين الاعتبار الثوابت والاختيارات الاستراتيجية وخصوصيات المملكة في سياق إقليمي تطبعه تحولات عميقة. وهكذا اضحى المغرب، بلدا يرسم طريقه، بثبات نحو القطع مع ممارسات ماضوية متجاوزة، يحدوه في ذلك عزمه الراسخ على النهوض بمجال حقوق الإنسان والتزامه بالمواثيق الدولية ذات الصلة، اعتبارا منه بان تطوير وتكريس ثقافة حقوق الإنسان ليس ترفا او موضة بل ضرورة تفرضها مستلزمات البناء والتنمية. فطيلة 15 سنة من حكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، شكل تعميق الإصلاحات في المجال الحقوقي رهانا متجددا رسم بوضوح مسارا ثابتا ومعقلنا، لتكريس القيم والمبادئ الحقوقية الكونية، التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما الأوراش العديدة التي أطلقها جلالته في هذا السياق، إلا مثال حي وجلي على عزم المملكة بناء مجتمع ديمقراطي وعصري ومتضامن أساسه ضمان الحرية واحترام حقوق الانسان. فكان أن انبثق المغرب، من خريطة أحداث وتقلبات إقليمية، كنموذج لحركة وعي جماعية بقيم الحداثة والسلام والحرية والديمقراطية، والتي تعززت بإرساء آليات ونماذج جديدة غير مسبوقة تتطلع الى تشكيل وهيكلة مشهد مؤسساتي وسياسي مغربي في إطار نسق يحتل فيه الدفاع عن حقوق الانسان موقعا طليعيا. وبإطلاق وهيكلة وإرساء آليات عمل جديدة للعديد من الهيئات والمجالس التي تعنى بالنهوض بحقوق الانسان (المجلس الوطني لحقوق الانسان ـ مؤسسة الوسيط، والمندوبية الوزارية لحقوق الانسان)، وتخليق الحياة العامة، (هيئة الوقاية من الرشوة) وتعزيز النهضة الاقتصادية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) وتكافؤ الفرص (مجلس المنافسة)، تكون المملكة بقيادة جلالة الملك محمد السادس، قد اختارت نهجا عصريا قويما ومسلكا استراتيجيا عتيدا متوخية بذلك ترسيخ، وبشكل نهائي، دعائم الديمقراطية، وأسس دولة الحق والقانون.

كما أن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2014 – 2017 ، التي تدارسها مجلس الحكومة مؤخرا، تشكل آلية ملائمة تجمع في الآن نفسه بين الجوانب المتعلقة بتعزيز الحكامة الجيدة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وحماية والنهوض بحقوق مختلف الفئات، فضلا عن تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي الوطني. بيد أن ضمان التعددية الحزبية، وتعزيز قيم التسامح والشرعية كأسس للحياة السياسية والمؤسساتية، فضلا عن إرساء وتفعيل بنيات اقتصاد السوق، وحرية المقاولات، والانفتاح على المنافسة، كلها مقومات نوعية لتعزيز أسس النهضة الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وفي المجال الاجتماعي، شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي مر على إطلاقها تسع سنوات، محركا لا محيد عنه لتدعيم التنمية المحلية، وما المشاريع التنموية التي شملت كافة المناطق والجهات، إلا مثالا حيا على سياسة الإدماج التنموي التي نهجتها المملكة على نطاق واسع، والتي لم تعط نتائج مثلى في الواقع المعيش فحسب، ولكن بدت كخيار وأنموذج يقتدى به على الصعيد العربي والإفريقي. خطوات حثيثة ومكتسبات حقوقية وتنموية ذات تجليات نوعية، يمكن اعتبارها في الآن نفسه، خيارا إصلاحيا رائدا لبناء مجتمع عصري ديمقراطي ومتضامن، لم يكن ليرى النور لولا الحرص الثابت لجلالة الملك، على إعطاء المواطن المغربي مكانة فضلى تضمن له العيش الكريم وتفتح له آفاقا واسعة في إطار احترام قيم الحداثة والديمقراطية. كما أن حمولة وأهمية مسلسل الإصلاحات في كافة المجالات التي تم إطلاقها في المملكة في السنوات الأخيرة، خلقت أيضا ظروفا ملائمة لتقوية نسيج جمعوي مغربي فاعل وتعددي، حيث باتت هيئات المجتمع المدني شريكا أساسيا للنهوض بحقوق الانسان وتعزيز التنمية المحلية ورافدا حيويا لتدعيم مجالات الحكامة وتخليق الحياة العامة. وفي هذا السياق، شكل انعقاد أشغال اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني الذي عرف مشاركة 7000 جمعية، محطة مهمة لإغناء النقاش حول دينامية دور المجتمع المدني المغربي ومساهمته الدائمة في تفعيل مشاريع الإصلاحات بكافة أصنافها، ويمكن اعتبار التصريح الأخير للمفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة نافي بيلاي في هذا الصدد، والذي أشادت فيه بدينامية واستقلالية ومهنية وانخراط وتنوع ممثلي المجتمع المدني المغربي، مثالا ساطعا على غنى الثروة اللامادية التي ينعم بها المغرب في مستويات عدة.

المغرب يحتضن المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان

730511

■ فنن العفاني

أكد المشاركون في لقاء إخباري نظمه، اول أمس الأحد بالرباط، المرصد الوطني لحقوق الطفل، وخصص لتقديم المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي سينعقد ما بين 27 و30 نونبر المقبل بمدينة مراكش، أن الأطفال والشباب المغاربة مدعوون للمساهمة بفعالية في إنجاح هذا المنتدى.

وشكل هذا اللقاء الذي نظم في موضوع «من اجل مشاركة فاعلة للاطفال والشباب في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان»، وعرف مشاركة قدماء برلمان الطفل، مناسبة للتأكيد على قدرة الأطفال والشباب المغاربة على المساهمة في إنجاح هذا الحدث العالمي الكبير، من خلال إعداد أشرطة وثائقية حول حقوق الطفل وتنظيم أنشطة ثقافية وفنية.

وقال المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل، مصطفى دنيال، لبيان اليوم، إن المرصد الذي تم تكليفه بالجوانب المتعلقة بالطفولة في منتدى مراكش، سطر برنامجا خاصا يتضمن أنشطة فنية ومعارض وأشرطة وثائقية موجهة للطفولة، مضيفا أن المرصد سينظم في ختام المنتدى «ماراطونا لحقوق الطفل»، وهي تظاهرة رياضية ستمكن المشاركين من التعبير وتبادل وجهات نظرهم حول إشكاليات تخص الطفولة، في أجواء احتفالية.

ومن جهة أخرى، أشار دنيال إلى أن المرصد الذي يعمل، بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، على ضمان نجاح تنظيم تظاهرة من هذا الحجم، سينسق أيضا مع الهيئات الأممية والجامعة العربية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» ومجلس أوروبا.

ومن المنتظر أن يشارك أزيد من خمسة آلاف شخص في المنتدى الذي سينظم في موضوع «حقوق الطفل»، في أربعة فضاءات، وستتوزع أشغاله بين محاضرات ومنتديات موضوعاتية وورشات وأنشطة فنية وثقافية ورياضية.

ومن جهته، قال عبد القادر أزريبح، عضو اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير لمنتدى مراكش، في تصريح لبيان اليوم، إن المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان يسعى إلى أن يشكل فرصة لإبراز مساهمة الشباب المغاربة في مسلسل الإصلاحات التي باشرها المغرب تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس في جميع المجالات، وخاصة في مجال حقوق الإنسان.

2/5/2014

سينعقد ما بين 27 و30 نونبر المقبل بمدينة مراكش

الأطفال والشباب المغاربة معبأون لإنجاح المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان

أكد المشاركون في لقاء إخباري نظمه، أول أمس بالرباط، المرصد الوطني لحقوق الطفل، وخصص لتقديم المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي سينعقد ما بين 27 و30 نونبر المقبل بمدينة مراكش، أن الأطفال والشباب المغاربة مدعوون للمساهمة بفعالية في إنجاح هذا المنتدى.

وشكل هذا اللقاء، الذي نظم في موضوع «من أجل مشاركة فاعلة للأطفال والشباب في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان»، وعرف مشاركة قدماء برلمان الطفل، مناسبة للتأكيد على قدرة الأطفال والشباب المغاربة على المساهمة في إنجاح هذا الحدث العالمي الكبير، من خلال إعداد أشرطة وثائقية حول حقوق الطفل وتنظيم أنشطة ثقافية وفنية.

وقال المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل، مصطفى ريمال، إن المرصد، الذي تم تكليفه بالجوانب المتعلقة بالطفولة في منتدى مراكش، سطر برنامجا خاصا يتضمن أنشطة فنية ومعارض وأشرطة وثائقية موجهة للطفولة، مضيفا أن المرصد سينظم في ختام المنتدى «ماراطونا لحقوق الطفل» وفي تظاهرة رياضية ستمكن المشاركين من التعبير وتبادل وجهات نظرهم حول إشكاليات تخص الطفولة، في أجواء احتفالية.

ومن جهة أخرى، أشار ريمال إلى أن المرصد، الذي يعمل بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني على ضمان نجاح تنظيم تظاهرة من هذا الحجم، سينسق أيضا مع الهيئات الأسية والجامعة العربية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ومجلس أوروبا.

ومن المنتظر أن يشارك أزيد من خمسة آلاف شخص في المنتدى، الذي سينظم في موضوع «حقوق الطفل» في أربعة فضاءات، وستتوزع أشغاله بين محاضرات ومنتديات موضوعاتية وورشات وأنشطة فنية وثقافية ورياضية.

ومن جهته، قال السيد عبد القادر ازريح ، عضو اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير لمنتدى مراكش، إن هذا الأخير يسعى إلى أن يشكل فرصة لإبراز مساهمة الشباب المغاربة في مسلسل الإصلاحات التي باشرها المغرب تحت القيادة الثاقبة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في جميع المجالات، وخاصة في مجال حقوق الإنسان.

وأكد ازريح، وهو أيضا رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للرباط القنيطرة، أن المملكة مكانة متميزة على الصعيد الدولي في ما يخص احترام حقوق الإنسان، مضيفا أن المكتسبات المحققة خلال العشريتين الأخيرتين تعكس عزم المغرب على الوفاء بالتزاماته في مجال حماية حقوق الإنسان، وخصوصا حقوق الطفل.

وأوضح أن اختيار المغرب لاحتضان المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان هو بمثابة اعتراف دولي بالإصلاحات التي انخرطت فيها المملكة على درب النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ، وكذا بالتقدم الذي حققه في هذا الميدان.

وأشار إلى أن هذا الحدث العالمي سيولي اهتماما خاصا لمواضيع تتعلق بحقوق الطفل من أجل تعزيز المكتسبات العالمية في هذا المجال، ووضع أجندة جديدة تتعلق بطرق الدفاع عن حقوق الإنسان، مضيفا أن المنتدى الذي يتزامن مع إحياء الذكرى الخامسة والعشرين للاتفاقية الدولية لحقو الطفل، سيكون أيضا مناسبة لتقديم المبادرات الجديدة الرامية إلى تحسين آليات حماية الأطفال.

ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا المنتدى في توفير فضاء للحوار العام حول حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، حيث يمكن مساءلة النظم الحقوق والتحديات في هذا المجال، مع إيلاء اهتمام خاص لموضوع احترام الاختلاف والمشاركة الاجتماعية والتقليص من الفوارق وإيجاد أجوبة مناسبة للانتهاكات المستمرة لحقوق الأساسية للإنسان

وصفة CNDH لإفراغ السجون من نصف نزلائها

3-1/1451

قوامها العقوبات البديلة والمراقبة القضائية والكف عن تجريم التسول والتشرّد والإدمان

■ الرباط: يونس مسكين ■

نشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرته الخاصة بالعقوبات البديلة، مبشرا بقدرتها على تجنيب أكثر من نصف النزلاء الموجودين حاليا في السجون دخول الزنزانة من خلال تقنيات جديدة للمراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، وعقوبات بديلة عن السجن خاصة في حالات الجنح البسيطة.

مذكرة المجلس، التي نشرت على موقعه، قالت إن حوالي 20 في المائة من المعتقلين الاحتياطيين يغادرون بالبراءة، فضلا عن 3 آلاف يُحكم عليهم بمدد قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر، وهو ما يعني أن 21 ألف مغربي يدخلون السجن سنويا يمكن تجنيبهم ذلك، فضلا عن 15 ألف سجين تتجاوز عقوبتهم 6 أشهر لكنها تبقى جنحا بسيطة.

وقدّمت المذكرة أمثلة عن هذه الحالات من قبيل 78 شخصا تم الحكم عليهم في قضايا تسوّل وتشرّد، و364 في قضايا للهجرة السرية، وقرابة 1700 شخص أدينوا خلال عام واحد بسبب استهلاك المخدرات. وأوصت المذكرة بتعديل المقتضيات القانونية التي تجرّم وتعاقب على مثل هذه المخالفات، خاصة منها التسول والتشرد والإدمان على المخدرات... حيث يمكن استبدال المقاربة الزجرية بأخرى إيماجية، ليكون مجموع الأشخاص الذين كان يمكن تجنب إيداعهم السجن حوالي 36 ألفا، وهو ما يفوق نصف عدد الساكنة السجنية.

وأوصت مذكرة المجلس بتعديل القانون الجنائي بشكل يعطي بعض الفئات الأولوية في الاستفادة من هذه العقوبات البديلة. وخصّ المجلس بالذكر القاصرين المتراوحة أعمارهم بين 12 و18 سنة، والمسنين الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة أثناء قيامهم بالجريمة، أو الأشخاص الذين أثبتت الخبرة الطبية إصابتهم بأمراض خطيرة، والنساء الحوامل والأمهات المرضعات.

• التفاصيل ص3

■ الرباط: يونس مسكين ■

في انتظار صدور مذكرته الشاملة حول مشروع قانون المسطرة الجنائية الذي أعدته وزارة العدل، وبعد ندوتين دوليتين وتوصيات متكررة في العديد من تقاريره باعتمادها، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان وصفة كاملة لاستعمال العقوبات البديلة في إنهاء الاكتظاظ الذي تعاني منه السجون، وجعل السياسة الجنائية للمغرب أكثر عدالة وإنصافا. وبناء على خلاصات ندوتين دوليتين نظمهما المجلس في الشهور القليلة الماضية، أصدر الشخص الكامل لمذكرته الخاصة بالعقوبات البديلة، مبشرا بقدرتها على تجنيب أكثر من نصف النزلاء الموجودين حاليا في السجون، من قيد الزنزانة من خلال تقنيات جديدة للمراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، وعقوبات بديلة عن السجن خاصة في حالات الجنح البسيطة.

المذكرة التي أدرجها المجلس ضمن سلسلته الخاصة بـ«المساهمة في النقاش العمومي»، واستنادا إلى الأرقام الرسمية حول أعداد السجناء بالمغرب، قالت إن حوالي 20 في المائة من المعتقلين إحتياطيين كان يمكن تجنب إيداعهم بالسجن، وهو ما يعني أكثر من 18 ألف سجين. «وإذا تمت إضافة العقوبات التي تقل عن 6 أشهر، والتي لا تعتبر ذات جدوى بالنسبة إلى المحكومين بالنظر إلى صعوبة تطبيق برنامج إعادة الإدماج على هذه الفئة، يمكن ربح 3000 نزيل»، وهو ما يعني أن 21 ألف مغربي يدخلون السجن سنويا يمكن تجنيبهم ذلك من خلال إجراءات جديدة للمراقبة القضائية أثناء المحاكمة ومرتكبي الجنح البسيطة الذين يمكن تغيير عقوبتهم.

ونضيف مذكرة المجلس أنه يوجد العديد من النزلاء الذين تم الحكم عليهم بالسجن بسبب جنح بسيطة، ويصل عددهم إلى حوالي 15 ألف سجين. وقدمت المذكرة أمثلة عن هذه الحالات من قبيل 78 شخصا تم الحكم عليهم في قضايا تسوّل وتشرّد، و364 في قضايا للهجرة السرية، وقرابة 1700 شخص أدينوا خلال عام واحد بسبب استهلاك المخدرات. وأوصت المذكرة بتعديل المقتضيات القانونية التي تجرّم وتعاقب على هذه المخالفات، خاصة منها التسول والتشرد والإدمان على المخدرات... حيث يمكن استبدال المقاربة الزجرية بأخرى إيماجية، ليكون مجموع الأشخاص الذين كان يمكن تجنب إيداعهم السجن، حوالي 36 ألفا، وهو ما يفوق نصف عدد الساكنة السجنية.

المجلس قال إن من الضروري إدراك نجاعة العقوبات البديلة، لكونها عقوبات «حقيقية» تنزل بمرتكبي سلوكات مجرمة قانونا، «وتتضمن عنصر الإكراه على الشخص موضوع العقوبة مع التأكيد على إرادة عدم إقصائه من المجتمع». وسردت المذكرة أمثلة عن هذه العقوبات التي يمكن اعتمادها، من قبيل خضوع مرتكب الجريمة لتداريب المواطنة والقيام بأشغال من أجل المنفعة العامة ولمنع محدد المدة من مزاولة نشاط مهني له علاقة بارتكاب الجريمة أو المنع محدد المدة من ارتياد أماكن معينة أو اللقاء بأشخاص معيّنين خاصة إذا كانوا ضحايا لجريمته، أو الوضع تحت المراقبة الإلكترونية...

وأوصت مذكرة المجلس بتعديل القانون الجنائي بشكل يعطي لبعض الفئات الأولوية في الاستفادة من هذه العقوبات البديلة، وخصّ المجلس بالذكر القاصرين المتراوحة أعمارهم بين 12 و18 سنة، والمسنين الذين تتجاوز سنهم 65 عاما أثناء قيامهم بالجريمة، أو الأشخاص الذين أثبتت الخبرة الطبية إصابتهم بأمراض خطيرة، والنساء الحوامل والأمهات المرضعات.

وصفة المجلس جاءت بعد مذكرة سابقة همّت الأوضاع المعيشية للساكنة السجنية، وبناء على المعطيات الجديدة الخاصة بسنة 2014، حيث كشفت الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون، عن انخفاض حصة كل سجين من ميزانية التغذية من 14 درهما في اليوم إلى 11 درهما، ورغم بناء مؤسسات سجنية جديدة، فإن المساحة المخصصة لكل سجين لم تتجاوز مترين مربعين، وذلك بفعل التزايد المستمر لعدد السجناء.

أطفال وشباب المغرب يستعدون للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان

3462/12

أكد المشاركون في لقاء إخباري نظمه، اليوم الأحد بالرباط، المرصد الوطني لحقوق الطفل، وخصص لتقديم المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي سينعقد ما بين 27 و30 نونبر المقبل بمدينة مراكش، أن الأطفال والشباب المغاربة مدعوون للمساهمة بفعالية في إنجاح هذا المنتدى.

وشكل هذا اللقاء، الذي نظم حول موضوع "من أجل مشاركة فاعلة للأطفال والشباب في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان"، وعرف مشاركة قرماء برلمان الطفل، مناسبة للتأكيد على قدرة الأطفال والشباب المغاربة على المساهمة في إنجاح هذا الحدث العالمي الكبير، من خلال إعداد أشرطة وثائقية حول حقوق الطفل وتنظيم أنشطة ثقافية وفنية.

وقال المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل، مصطفى بنيال، إن المرصد، الذي تم تكليفه بالجوانب المتعلقة بالطفولة في منتدى مراكش، سطر برنامجا خاصا يتضمن أنشطة فنية ومعارض وأشرطة وثائقية موجهة للطفولة، مضيفا أن المرصد سينظم في ختام المنتدى "مراطونا لحقوق الطفل"، وهي تظاهرة رياضية ستمكن المشاركين من التعبير وتبادل وجهات نظرهم حول إشكاليات تخص الطفولة، في أجواء احتفالية.

ومن جهة أخرى، أشار بنيال إلى أن المرصد، الذي يعمل بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني على ضمان نجاح تنظيم تظاهرة من هذا الحجم، سينسق أيضا مع الهيئات الأممية والجامعة العربية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) ومجلس أوروبا.

ومن المنتظر أن يشارك أزيد من خمسة آلاف شخص في المنتدى، الذي سينظم في موضوع "حقوق الطفل"، في أربعة فضاءات، وستتوزع أشغاله بين محاضرات ومنتديات موضوعاتية وورشات وأنشطة فنية وثقافية ورياضية.

ومن جهته، قال عبد القادر أزريح، عضو اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير لمنتدى مراكش، إن اختيار المغرب لاحتضان المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان هو بمثابة اعتراف دولي بالإصلاحات التي انخرطت فيها المملكة على درب النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وكذا بالتقدم الذي حققه في هذا الميدان. وأشار إلى أن هذا الحدث العالمي سيولي اهتماما خاصا لمواضيع تتعلق بحقوق الطفل من أجل تعزيز المكتسبات العالمية في هذا المجال، ووضع أجندة جديدة تتعلق بطرق الدفاع عن حقوق الإنسان، مضيفا أن المنتدى الذي يتزامن مع إحياء الذكرى الخامسة والعشرين للاتفاقية الدولية لحقو الطفل، سيكون أيضا مناسبة لتقديم المبادرات الجديدة الرامية إلى تحسين آليات حماية الأطفال.

عن "ومع" بتصرف

التعبئة لإنجاح احتضان المغرب للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان تتواصل

◆ مكتب الرباط: أوسي موح لحسن

بعد اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان التي عقدت عددا من اللقاءات التحضيرية، عقد المرصد الوطني لحقوق الطفل أول أمس الأحد لقاءا حول المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي سينعقد ما بين 27 و30 نونبر المقبل بمدينة مراكش، والهدف تعبئة الأطفال والشباب المغاربة للمساهمة بفعالية في إنجاح هذا المنتدى.

وعلى غرار الفاعلين الحقوقيين، شارك قدماء أعضاء برلمان الطفل في اللقاء المنظم في موضوع «من أجل مشاركة فاعلة للأطفال والشباب في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان»، وذلك من خلال إعداد أشرطة وثائقية حول حقوق الطفل وتنظيم أنشطة ثقافية وفنية. ومن المنتظر أن يشارك أزيد من خمسة آلاف شخص في المنتدى، الذي سينظم في موضوع «حقوق الطفل»، في أربعة فضاءات، وستوزع أشغاله بين محاضرات ومنتديات موضوعاتية وورشات وأنشطة فنية وثقافية ورياضية.

المرصد الوطني لحقوق الطفل، حسب مديره التنفيذي مصطفى دنيال، تم تكليفه بالجوانب المتعلقة بالطفولة في منتدى مراكش، وسطر برنامجا خاصا يتضمن أنشطة فنية ومعارض وأشرطة وثائقية موجهة للطفولة، مضيفا أن المرصد سينظم في ختام المنتدى «ماراطونا لحقوق الطفل»، وهي تظاهرة رياضية ستمكن المشاركين من التعبير وتبادل وجهات نظرهم حول إشكاليات تخص الطفولة، في أجواء احتفالية.

المرصد، حسب مصطفى دنيال، يعمل بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني على ضمان نجاح تنظيم تظاهرة من هذا الحجم، وسينسق أيضا مع الهيئات الأممية والجامعة العربية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) ومجلس أوروبا.

عبد القادر أزريع، عضو اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير لمنتدى مراكش رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للرباط القنيطرة، أكد أن اختيار المغرب لاحتضان المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان هو بمثابة اعتراف دولي بالإصلاحات التي انخرطت فيها المملكة على درب النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ، وكذا بالتقدم الذي حققه في هذا الميدان، خاصة في مجال حقوق الطفل حيث يتزامن المنتدى مع إحياء الذكرى الخامسة والعشرين للاتفاقية الدولية لحقو الطفل، سيكون ايضا مناسبة لتقديم المبادرات الجديدة الرامية إلى تحسين آليات حماية الأطفال.

التحضيرات انطلقت أيضا على مستوى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجنه الجهوية، قصد تأمين النجاح لهذه التظاهرة الحقوقية الدولية، التي من المحتمل أن يشارك في فعالياتها المتنوعة ما يزيد على 5000 مشارك ومشاركة، من مختلف الأقطار وسائر البلدان، من التوجهات والقناعات المتعددة، والحساسيات السياسية والمرجعية المتنوعة، والفكرية المتلونة.

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالمغرب، الذي ستحتضنه عاصمة النخيل مراكش يعتبر الثاني من نوعه على الصعيد الكوني، بعد أن كانت دولة البرازيل قد استقبلت نسخته الأولى في دجنبر من سنة 2013 وشارك فيه أكثر من 5000 مشاركة ومشارك، حيث سيناقش عددا من الموضوعات الفكرية، والتي تتناول واقع حقوق الإنسان بالعالم وسبل العمل على تطويرها والنهوض بها، والعمل على التصدي للتجاوزات والاختلالات والانتهاكات كيف ما كان حالها، وموضوع الديمقراطية، والحرية والعدالة والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسائر الحقوق والقضايا التي تفرض أحوال العالم التطرق لمناقشتها.

تطوير حقوق الإنسان بالمغرب... خطوات حثيثة وإصلاحات مؤسساتية نوعية

3149/3

فطيلة 15 سنة من حكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس شكل تعميق الإصلاحات في المجال الحقوقي رهانا متجددا رسم بوضوح مسارا ثابتا ومعقلنا

"ملتقى دولي لحقوق الطفل بالمغرب"

القرارات المتتالية لمجلس الأمن الأممي تؤكد الشرعية القانونية للمقترح المغربي للحكم الذاتي

منذ سنوات عديدة، انخرط المغرب، في بناء وتوسيع فضاء الحرية واحترام حقوق الإنسان، لمؤسسات عنه تجربة فريدة من نوعها في مجال تعزيز والنهوض بالإطار الحقوقي، جسدت بدون منازع مسارا خاصا وبوتيرة ثابتة تأخذ بعين الاعتبار الثوابت والاختيارات الاستراتيجية و خصوصيات الملكة في سياق إقليمي تطبعه تحولات عميقة. وهكذا، أصبح المغرب، اليوم يرسخ طريقه، بثبات نحو القطع مع ممارسات ماضية متجاوزة، يحدوه في ذلك عزمه الراسخ على النهوض بمجال حقوق الإنسان والتزامه بالمواثيق الدولية ذات الصلة، اعتبارا منه بأن تطوير وتكريس ثقافة حقوق الإنسان ليس ترفا أو موضة بل ضرورة تفرضها مستلزمات البناء والتنمية. فطيلة 15 سنة من حكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس ، شكل تعميق الإصلاحات في المجال الحقوقي رهانا متجددا رسم بوضوح مسارا ثابتا ومعقلنا، لتكريس القيم الكونية للحقوق الكونية، التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبما الأوراش العديدة التي أطلقها جلالته في هذا السياق. إلا ملكي يحظى على عزم الملكة بناء مجتمع ديمقراطي وعصري، ومتشبث أساسه ضمان الحرية واحترام حقوق الانسان. فكان أن انبثق المغرب من خريطة أحداث وتقلبات إقليمية، كنموذج لحركة وهي جماعية بقيم العدالة والسلام والحرية والديمقراطية، والتي تعززت بإرساء آليات وتدابير جديدة غير مسبوقة تتكفل الى تشاكل وهيكلة مشهد مؤسساتي وسياسي مغربي في إطار تعدل يحتل فيه الدفاع عن حقوق الانسان موقعا طليعيا. وبالتالي وبهيكلة وإرساء آليات عمل جديدة للعديد من الهيئات والمجالس التي تعنى بالنهوض بحقوق الانسان (المجلس الوطني لحقوق الانسان - مؤسسة الوسيط والمندوبية الوزارية لحقوق الانسان) . وتحايق الجرائد العامة ، (هيئة الوقاية من الرشوة) وتعزيز التنمية الاقتصادية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) وبالتالي الفرس (مجلس الجالية) ، تكون المملكة بقيادة جلالة الملك محمد السادس ، قد اختارت نهجا عصريا قويما وبمثابة استراتيجيا عليا مفتوحة، تلك شريحة، وبشكل نهائي، دعائم الديمقراطية ، وأسس دولة الحق والقانون.

كما أن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2014 - 2017 ، التي تدارسها مجلس الحكومة مؤخرا، تشكل أية ملائمة تجمع في الآن نفسه بين الجوانب المتعلقة بتعزيز الحكامة الجيدة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وحماية والنهوض بحقوق مختلف الفئات، فضلا عن تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي الوطني، بيد أن ضمان التعددية الحزبية، وتعزيز قيم التسامح والشرعية كأسس للحياة السياسية والمؤسساتية، فضلا عن إرساء وتفعيل مبادئ اقتصاد السوق، وحرية المقاولات، والانفتاح على المنافسة، كلها مقومات نوعية لتعزيز أسس النهضة الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وفي المجال الاجتماعي، شكلت البادرة الوطنية للتنمية البشرية التي مر على إطلاقها تسع سنوات، محركا لا محيد عنه لتدعيم التنمية المحلية، وبا المشاريع التنموية التي شملت كافة المناطق والجهات، إلا مثالا حيا على سياسة الإدماج التنموي التي نهجتها المملكة على نطاق واسع، والتي لم تعط نتائج ملموسة في الواقع المعيش فحسب، ولكن بدت كنموذج وأنموذج يقتدى به على الصعيد العربي والإفريقي. خطوات جادة ومكتسبات حقوقية وتنموية ذات تحليلات نوعية، يمكن اعتبارها في الآن نفسه، خيارا إصلاحيا رائدا، لمجتمع مغربي ديمقراطي ومتضامن.

لم يكن ليرى النور لولا الحرص الأكيد لجلالة الملك على إعطاء التراكم المغربي مكانة فضلى تضمن له العيش الكريم وتفتح له آفاقا واسعة في إطار احترام قيم الحداثة والديمقراطية. كما أن حنكة وأهمية مسلسل الإصلاحات في كافة المجالات التي تم إطلاقها في المملكة في السنوات الأخيرة، خلقت أيضا طريقا ملائما لتقوية نسيج جمعوي مغربي فاعل وتعددي، حيث بالت هيئات المجتمع المدني شريكا أساسيا للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيز التنمية المحلية وبرفدا حيويا لتدعيم مجالات الحكامة وتطبيق الحياة العامة. وفي هذا السياق، شكل انطلاق الشكل الثاني الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني الذي عرف مشاركة 7000 جمعية، محطة مهمة لإغناء النقاش حول ديناميات دور المجتمع المدني المغربي ومساهمته الفاعلة في تفعيل مشاريع الإصلاحات، بكافة أصنافها. ويمكن اعتبار التصريح الأخير للمفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة ناغي بيلاي في هذا الصدد، والذي أشادت فيه بديناميه واستقلالية ومهنية وانخراط وتنوع مسلكي المجتمع المدني المغربي، مثلا ساطعا على غنى الثروة اللامادية التي يتنعم بها المغرب في مستويات عدة

الأطفال والشباب المغاربة معبأون لإنجاح المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان

21 C.S. 05 / 2014

الرباط (و م ع). أكد المشاركون في لقاء إخباري نظمه، أول أمس الأحد بالرباط، المرصد الوطني لحقوق الطفل، وخصص لتقديم المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي سينعقد ما بين 27 و30 نونبر المقبل بمدينة مراكش، أن الأطفال والشباب المغاربة مدعوون للمساهمة بفعالية في إنجاح هذا المنتدى.

وشكل هذا اللقاء، الذي نظم في موضوع "من أجل مشاركة فاعلة للأطفال والشباب في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان"، وعرف مشاركة قدماء برلمان الطفل، مناسبة للتأكيد على قدرة الأطفال والشباب المغاربة على المساهمة في إنجاح هذا الحدث العالمي الكبير، من خلال إعداد أشرطة وثائقية حول حقوق الطفل وتنظيم أنشطة ثقافية وفنية.

وقال المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل، مصطفى دنيال، إن المرصد، الذي تم تكليفه بالجوانب المتعلقة بالطفولة في منتدى مراكش، سطر برنامجا خاصا يتضمن أنشطة فنية ومعارض وأشرطة وثائقية موجهة للطفولة، مضيفا أن المرصد سينظم في ختام المنتدى "ماراطونا لحقوق الطفل"، وهي تظاهرة رياضية ستمكن المشاركين من التعبير وتبادل وجهات نظرهم حول إشكاليات تخص الطفولة، في أجواء احتفالية.

من جهة أخرى، أشار دنيال إلى أن المرصد، الذي يعمل بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني على ضمان نجاح تنظيم تظاهرة من هذا الحجم، سينسق أيضا مع الهيئات الأممية والجامعة العربية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) ومجلس أوروبا.

ومن المنتظر أن يشارك أزيد من

خمسة آلاف شخص في المنتدى، الذي سينظم في موضوع "حقوق الطفل"، في أربعة فضاءات، وستتوزع أشغاله بين محاضرات ومنتديات موضوعاتية وورشات وأنشطة فنية وثقافية ورياضية.

ومن جهته، قال عبد القادر أزريع، عضو اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير لمنتدى مراكش، إن هذا الأخير يسعى إلى أن يشكل فرصة لإبراز مساهمة الشباب المغاربة في مسلسل الإصلاحات التي باشرها المغرب تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في جميع المجالات، خاصة في مجال حقوق الإنسان.

العفو عن نزلاء بالسجن المحلي بالعيون بحضور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة

أنقر هنا لتكبير الصورة

بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لاعتلائه العرش، اصدر الملك محمد السادس عفوه عن مجموعة من الأشخاص المحكوم عليهم من طرف مختلف محاكم المملكة، وتمت عملية الإفراج عن نزلاء السجن المحلي بالعيون صبيحة يوم الأربعاء 30 يوليوز 2014، بحضور السيد والي جهة العيون–بوجدور–الساقية الحمراء، والسيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، وعدد من رؤساء المصالح والسلطات المحلية والقضائية.

وتأتي مشاركة اللجنة في هذه العملية، مساهمة منها في تثمين هذه المبادرة الملكية الإنسانية الرامية إلى بث أجواء الأفراح والسعادة داخل أوساط السجناء وعائلاتهم، فضلا عن إعادة إدماجهم داخل المجتمع كفاعلين إيجابيين.

ن خلال زيارات عامة تنفيذا مراقبة أحوال السجناء ومعاملتهم، م علىإليها، تسهر الموكولةالسمارة، في إطار الصلاحيات –ويذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون لبرنامجها السنوي، أو من خلال زيارات خاصة إما بطلب من السجناء وذويهم أو بمبادرة منها في حال علمها بوقوع توتر داخل السجن. وتعمل اللجنة على الاستماع للسجناء والتدخل لحل مشاكلهم والاستجابة لطلباتهم وإصدار توصيات في شأن النهوض بحقوق نزلاء السجن بداخل السجون المندرجة تحت نفوذها الترابي.

http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=60350&date_ar=2014-8-3

تطوير حقوق الإنسان بالمغرب...خطوات حثيثة وإصلاحات مؤسساتية نوعية

منذ سنوات عديدة، انخرط المغرب، في بناء وتوسيع فضاء الحرية واحترام حقوق الإنسان، تمخضت عنه تجربة فريدة من نوعها في مجال تعزيز والنهوض بالإطار الحقوقي، جسدت بدون منازع مسارا خاصا وبوتيرة ثابتة تأخذ بعين الاعتبار الثوابت والاختيارات الاستراتيجية و خصوصيات المملكة في سياق إقليمي تطبعه تحولات عميقة. وهكذا أضحى المغرب، بلدا يرسم طريقه، بثبات نحو القطع مع ممارسات ماضوية متجاوزة، يحدوه في ذلك عزمه الراسخ على النهوض بمجال حقوق الإنسان والتزامه بالمواثيق الدولية ذات الصلة، اعتبارا منه بأن تطوير وتكريس ثقافة حقوق الإنسان ليس ترفا أو موضة بل ضرورة تفرضها مستلزمات البناء والتنمية. فطيلة 15 سنة من حكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس ، شكل تعميق الإصلاحات في المجال الحقوقي رهانا متجددا رسم بوضوح مسارا ثابتا ومعقلنا، لتكريس القيم والمبادئ الحقوقية الكونية، التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما الأوراش العديدة التي أطلقها جلالته في هذا السياق، إلا مثال حي وجلي على عزم المملكة بناء مجتمع ديمقراطي وعصري ومتضامن أساسه ضمان الحرية واحترام حقوق الانسان. فكان أن انبثق المغرب، من خريطة أحداث وتقلبات إقليمية، كنموذج لحركة وعي جماعية بقيم الحداثة والسلام والحرية والديمقراطية، والتي تعززت بإرساء آليات ونماذج جديدة غير مسبوقة تتطلع الى تشكيل وهيكلة مشهد مؤسساتي وسياسي مغربي في إطار نسق يحتل فيه الدفاع عن حقوق الانسان موقعا طليعيا. وبإطلاق وهيكلة وإرساء آليات عمل جديدة للعديد من الهيئات والمجالس التي تعنى بالنهوض بحقوق الانسان (**المجلس الوطني لحقوق الانسان** – مؤسسة الوسيط، والمندوبية الوزارية لحقوق الانسان) ، وتخليق الحياة العامة ، (هيئة الوقاية من الرشوة) وتعزيز النهضة الاقتصادية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) وتكافؤ الفرص (مجلس المنافسة) ، تكون المملكة بقيادة جلالة الملك محمد السادس ، قد اختارت نهجا عصريا قويما ومسلكا استراتيجيا عتيدا متوخية بذلك ترسيخ ، وبشكل نهائي، دعائم الديمقراطية ، وأسس دولة الحق والقانون.

كما أن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2014 – 2017 ، التي تدارسها مجلس الحكومة مؤخرا، تشكل آلية ملائمة تجمع في الآن نفسه بين الجوانب المتعلقة بتعزيز الحكامة الجيدة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وحماية والنهوض بحقوق مختلف الفئات، فضلا عن تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي الوطني. بيد أن ضمان التعددية الحزبية، وتعزيز قيم التسامح والشرعية كأسس للحياة السياسية والمؤسساتية، فضلا عن إرساء وتفعيل بنيات اقتصاد السوق، وحرية المقاولات، والانفتاح على المنافسة، كلها مقومات نوعية لتعزيز أسس النهضة الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وفي المجال الاجتماعي، شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي مر على إطلاقها تسع سنوات، محركا لا محيد عنه لتدعيم التنمية المحلية، وما المشاريع التنموية التي شملت كافة المناطق والجهات، إلا مثالا حيا على سياسة الإدماج التنموي التي نهجتها المملكة على نطاق واسع، والتي لم تعط نتائج مثلى في الواقع المعيش فحسب، ولكن بدت كخيار وأنموذج يقتدى به على الصعيد العربي والإفريقي. خطوات حثيثة ومكتسبات حقوقية وتنموية ذات تجليات نوعية، يمكن اعتبارها في الآن نفسه، خيارا إصلاحيا رائدا لبناء مجتمع عصري ديمقراطي ومتضامن، لم يكن ليرى النور لولا الحرص الثابت لجلالة الملك، على إعطاء المواطن المغربي مكانة فضلى تضمن له العيش الكريم وتفتح له آفاقا واسعة في إطار احترام قيم الحداثة والديمقراطية. كما أن حمولة وأهمية مسلسل الإصلاحات في كافة المجالات التي تم إطلاقها في المملكة في السنوات الأخيرة، خلقت أيضا ظروفا ملائمة لتقوية نسيج جمعوي مغربي فاعل وتعددي، حيث باتت هيئات المجتمع المدني شريكا أساسيا للنهوض بحقوق الانسان وتعزيز التنمية المحلية ورافدا حيويا لتدعيم مجالات الحكامة وتخليق الحياة العامة. وفي هذا السياق، شكل انعقاد أشغال اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني الذي عرف مشاركة 7000 جمعية، محطة مهمة لإغناء النقاش حول دينامية دور المجتمع المدني المغربي ومساهمته الدائمة في تفعيل مشاريع الإصلاحات بكافة أصنافها، ويمكن اعتبار التصريح الأخير للمفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة نافي بيلاي في هذا الصدد، والذي أشادت فيه بدينامية واستقلالية ومهنية وانخراط وتنوع ممثلي المجتمع المدني المغربي، مثالا ساطعا على غنى الثروة اللامادية التي ينعم بها المغرب في مستويات عدة.

http://www.akhbarona.com/divers/86326.html

وصفة CNDH لإفراغ السجون من نصف نزلائها

قوامها العقوبات البديلة والمراقبة القضائية والكف عن تجريم التسول والتشرّد والإدمان

نشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرته الخاصة بالعقوبات البديلة، مبشّرا بقدرتها على تجنيب أكثر من نصف النزلاء الموجودين حاليا في السجون دخول الزنزانة من خلال تقنيات جديدة للمراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، وعقوبات بديلة عن السجن خاصة في حالات الجنح البسيطة.

مذكرة المجلس، التي نشرت على موقعه، قالت إن حوالي 20 في المائة من المعتقلين الاحتياطيين يغادرون بالبراءة، فضلا عن 3 آلاف يُحكم عليهم بمدد قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر، وهو ما يعني أن 21 ألف مغربي يدخلون السجن سنويا يمكن تجنيبهم ذلك، فضلا عن 15 ألف سجين تتجاوز عقوبتهم 6 أشهر لكنها تبقى جنحا بسيطة.

وقدّمت المذكرة أمثلة عن هذه الحالات من قبيل 78 شخصا تم الحكم عليهم في قضايا تسوّل وتشرّد، و364 في قضايا للهجرة السرية، وقرابة 1700 شخص أدينوا خلال عام واحد بسبب استهلاك المخدرات. وأوصت المذكرة بتعديل المقتضيات القانونية التي تجرّم وتعاقب على مثل هذه المخالفات، خاصة منها التسول والتشرد والإدمان على المخدرات... حيث يمكن استبدال المقاربة الزجرية بأخرى إدماجية، ليكون مجموع الأشخاص الذين كان يمكن تجنّب إيداعهم السجن حوالي 36 ألفا، وهو ما يفوق نصف عدد الساكنة السجنية.

وأوصت مذكرة المجلس بتعديل القانون الجنائي بشكل يعطي بعض الفئات الأولوية في الاستفادة من هذه العقوبات البديلة، وخصّ المجلس بالذكر القاصرين المتراوحة أعمارهم بين 12 و18 سنة، والمسنّين الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة أثناء قيامهم بالجريمة، أو الأشخاص الذين أثبتت الخبرة الطبية إصابتهم بأمراض خطيرة، والنساء الحوامل والأمهات المرضعات.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D9%88%D8%B5%D9%81%D8%A9-cndh-%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%BA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%B5%D9%81-%D9%86%D8%B2%D9%84%D8%A7%D8%A6%D9%87%D8%A7-/17727#.U_MoHvldW_s

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ مدير النشر: علي ليلي ■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

رفاق وعائلة الطالب مصطفى مزياني، الذي توفي إثر إضراب عن الطعام، في وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة العدل والحريات أمس في الرباط، رفعوا خلالها شعارات تطالب بمحاسبة المسؤولين وإطلاق المعتقلين الآخرين (خاص)

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post العاصمة
يومية شاملة
مدير النشر: علي ليلي ■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

منظمة تطالب البرلمان بفتح تحقيق في وفاة الطالب مزياني

2/146

طالبت مجلس النواب بفتح تحقيق لتحديد المسؤوليات ■ الاتحاد العام لطلبة المغرب يعبر عن تضامنه مع عائلة الفقيد

الرباط: يوسف لخضر

طالبت الفدرالية الوطنية لحقوق الإنسان بفتح تحقيق في وفاة الطالب اليساري مصطفى مزياني بفاس، بعد إضرابه عن الطعام، وقالت إن ظروف وفاته داخل المستشفى ومدى العناية الطبية التي حظي بها تطرح أكثر من سؤال، مشيرة إلى شريط "فيديو" يظهر فيه الطالب في حالة يرثى لها كانت تستدعي التدخل لإنقاذه.

ودعت إلى فتح تحقيق من طرف مجلس النواب حول الموضوع ومن يتحمل المسؤولية الأخلاقية والجنائية في وفاة الطالب مصطفى مزياني، والإسراع بتشكيل لجنة تحقيق بالتعاون مع المنظمات الحقوقية بهدف الوقوف على هذا الحدث المؤلم لضمان محاسبة الجناة ومنع إفلاتهم من العقاب.

ودعت في هذا الإطار الفصائل الطلابية كافة بتحكيم صوت الحكمة والعقل، وعدم السقوط في الصراعات الإيديولوجية والسياسية، وإطلاق حوار وطني شامل يضم كافة الأطراف الطلابية دون إقصاء، والمساهمة في وقف التدهور المتواصل لمنظومة التعليم ببلادنا، واتخاذ التدابير الضرورية لإخراج الجامعة من مستنقع العنف بكل أشكاله ومصادره.

وعبرت الفدرالية عن رفضها للدورية الثنائية بين وزيري التعليم العالي والداخلية، إذ لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال إلا تقوية لنهج القبضة الأمنية والتضييق على حرية العمل الطلابي وحرمة الجامعة.

من جهة أخرى، عبر الاتحاد العام لطلبة المغرب، وهو الذراع الطلابي لحزب الاستقلال، عن تضامنه المطلق واللامشروط مع عائلة الفقيد وكافة الطلبة المعتقلين دون وجه حق، متهماً الحكومة بالهجوم الممنهج على حقوق ومكتسبات الطلبة في مختلف المواقع الجامعية.

وقال الاتحاد في بيان له، إن منظومة حقوق الإنسان تراجعت سلبا في ظل هذه الحكومة، وقال: "حيث إن الشعارات المرفوعة من طرفها في واد والواقع العملي في واد آخر، على اعتبار أن بعض المؤسسات الدستورية الحقوقية، أصبحت صورية لا تقوم بالأدوار المنوطة بها وعملها موسمي فقط، كما هو الشأن بالنسبة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يتحمل مسؤولية كبيرة في هذه القضية".

وحمل الاتحاد مسؤولية وفاة مصطفى المزياني للحكومة في شخص رئيسها، وكذا وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر الذين رفضوا التدخل رغم كل الصيحات لتسجيل الشهيد في الكلية "سلك الماستر".

وطالب الاتحاد في الموضوع نفسه بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، مشكلة من نواب الأمة لرصد وتتبع والوقوف على ملابسات هذا الحدث المؤلم وتقديم المقصرين إلى القضاء، ودعا جميع التنظيمات والفصائل والتيارات الطلابية للوقوف في وجه سياسة الحكومة الإقصائية واللامسؤولة، حيث لم يعد الطالب يحس بالأمان في ظلها.

وفارق الحياة الطالب مصطفى مزياني، الذي كان ناشطاً في فصيل طلبة البرنامج المرحلي بفاس، يوم الأربعاء 13 غشت 2014 في مدينة نفسها بعد إضراب عن الطعام بلغ 72 يوما.

وكان مصطفى مزياني قد جرى اعتقاله في مدينة فاس في أحداث مقتل الطالب عبد الرحيم الحسناوي المنتمي إلى العدالة والتنمية، ودخل في إضراب عن الطعام من أجل حقه في التسجيل في الجامعة لمتابعة دراسته والإفراج عنه.

وبعد 72 يوما من الإضراب، فارق الحياة الأربعاء الماضي، وسارعت مندوبية السجون إلى إصدار بيان تستعرض فيه الإجراءات الطبية، التي قامت بها لصالح مزياني، ومنها نقله إلى مستشفى فاس للعلاج ومساعيها لثنيه عن التراجع عن الإضراب عن الطعام.

واعتقل مزياني وهو في حالة إضراب عن الطعام، وأشارت المندوبية الجهوية لإدارة السجون أنها نقلته إلى المستشفى الجامعي الحسن الثاني بفاس لعرضه على الطبيب بسبب مضاعفات إضرابه عن الطعام الذي دخل فيه من أجل مطلبين رئيسيين "يتمثلان في إطلاق سراحه وإلغاء قرار الإقصاء من الجامعة"، مشيرة إلى أنه "تم إرجاعه للمؤسسة السجنية المذكورة بنفس التاريخ".

ونتيجة مضاعفات إضرابه عن الطعام، وعلى إثر تسجيل انخفاض في نسبة السكر في دمه، تم نقله إلى مستشفى لسان الدين بن الخطيب بفاس حيث أخضع لتحاليل وفحوصات بينت أن حالته مستقرة، وفق ما أوضحت المندوبية الجهوية للسجون.

وكانت المندوبية العامة لإدارة السجون قد أعلنت في بيان سابق أنها غير مسؤولة عن خوضه للإضراب غير المحدود عن الطعام الذي بدأه قبل دخوله إلى السجن ولا هي مسؤولة عما قد ينتج عن هذا الإضراب من مضاعفات على حالته الصحية.

وتشهد جامعة ظهر المهراز بفاس أحداثاً ومواجهات كل موسم جامعي، سواء بين الطلبة وقوات الأمن أو بين الفصائل الطلابية المختلفة، وتشهد نشاطاً مكثفاً للفصيل اليساري النهج الديمقراطي القاعدي، وآخر حدث شهدته الجامعة هو المواجهات بين فصيل طلبة البرنامج المرحلي وفصيل طلبة التجديد الطلابي وأودت بحياة الطالب عبد الرحيم الحسناوي عن التجديد الطلابي قبل أشهر.

وتشير وفاة الطالب مصطفى مزياني إلى حدث طبع تاريخ الحركة الطلابية المغربية والحركة اليسارية في المغرب، وهي سعيدة المنبهي، التي كانت مناضلة في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومنظمة إلى الأمام، والتي فارقت الحياة عام 1977 لتكون أول امرأة مغربية وعربية تفارق الحياة إضراباً عن الطعام في اليوم الرابع والثلاثين بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء.

وينحدر الراحل مصطفى مزياني من منطقة تاندبت بأوطاط الحاج، وانضم إلى صفوف النهج الديمقراطي القاعدي فصيل البرنامج المرحلي بجامعة ظهر المهراز بفاس، وكان وجها بارزاً في الاحتجاجات التي قادها الطلاب في فاس إبان خروج مسيرات حركة 20 فبراير بفاس.

يذكر أن الطلبة العشرة المعتقلين في السجن المحلي بعين قادوس بفاس قد أعلنوا قبل أيام عن خوض إضراب عن الطعام مفتوح تضامناً مع الطالب مصطفى مزياني، وينتظر أن يؤجج انخراطهم في هذا الإضراب الأوضاع من داخل جامعة ظهر المهراز، وينذر بدخول جامعي أكثر تصعيداً، خصوصاً بعد عمليات الهدم التي باشرتها السلطات المحلية بفاس للحي الجامعي ذكور قبل أيام.

من جنازة الطالب مصطفى مزياني (خاص)

Renforcement des droits de l'Homme au Maroc

Des pas soutenus et des réformes institutionnelles qualitatives

Depuis de nombreuses années, le Maroc s'est engagé dans l'œuvre d'édification et d'élargissement de l'espace de liberté et de respect des droits de l'Homme, donnant lieu à une expérience qualitative unique en son genre en matière de renforcement et de consolidation des droits de l'Homme, qui a incarné incontestablement un processus spécifique au rythme soutenu qui prend en compte les constantes et choix stratégiques ainsi que les spécificités du Royaume dans un contexte régional marqué par de profondes mutations.

Ainsi, le Royaume est devenu un pays qui trace résolument sa voie pour la rupture avec des pratiques passéistes dépassées, animé par sa ferme détermination à promouvoir le domaine des droits de l'Homme et son engagement à respecter les conventions et chartes nationales y afférentes, ainsi que par sa conviction que le renforcement et la consécration de la culture des droits de l'Homme n'est pas un luxe ou une pratique à la mode mais une nécessité imposée par les exigences de l'édification et du développement du pays.

Tout au long des 15 années du règne de SM le Roi Mohammed VI, l'approfondissement des réformes dans le domaine des droits de l'Homme a constitué un enjeu renouvelé, qui a tracé les contours d'un processus constant et rationnel pour l'ancrage des valeurs et des principes universels des droits humains, consacrés par la Déclaration universelle des droits de l'Homme. Dans ce sens, les multiples chantiers lancés par le Souverain sont un exemple vivant et éloquents reflétant la volonté inébranlable du Royaume de construire une société démocratique, moderne et solidaire, fondée sur la garantie de la liberté et le respect des droits de l'Homme.

Ainsi, le Maroc a émergé, dans le sillage des événements et des turbulences régionaux, en tant que modèle d'un mouvement de prise de conscience collectif de l'importance des valeurs de la modernité, de la paix, de la liberté et de la démocratie, qui a été consolidée par la mise en place de nouveaux mécanismes et modèles inédits aspirant à la formation et la structuration d'un paysage institutionnel et politique marocain où la défense des droits de l'Homme occupe une place de premier choix.

Avec le lancement, la structuration et la mise sur pied de nouveaux mécanismes de travail pour de nombreux conseils et comités œuvrant pour la promotion des droits de l'homme (Conseil national des droits de l'homme, Institution du Médiateur, Délégation interministérielle des droits de l'Homme), la moralisation de la vie publique (Instance de prévention de la corruption), le renforcement de l'essor économique (Conseil économique, social et environnemental) et de l'égalité des chances (Conseil de la concurrence), le Royaume, sous la conduite éclairée de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, a opté pour une approche moderne judicieuse et une voie stratégique solide en vue de consacrer définitivement les fondements de l'édifice démocratique et les bases de l'Etat de Droit.

Le Plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme 2014-2017, examiné récemment par le Conseil de gouvernement, constitue aussi un mécanisme approprié regroupant les aspects inhérents au renforcement de la bonne gouvernance et des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux, la protection et la promotion des droits des différentes catégories, outre la consolidation du cadre juridique et institutionnel national.

Par ailleurs, la garantie du multipartisme, le renforcement des valeurs de tolérance et de légalité en tant que bases de la vie politique et institutionnelle, ainsi que la mise en place et l'activation des structures de l'économie du marché, la liberté de l'entreprenariat, l'ouverture à la concurrence sont autant de fondements qualitatifs pour la consolidation des bases de la renaissance économique et sociale escomptée.

Dans le domaine social, l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH), lancée depuis neuf années, a constitué un moteur incontournable pour l'appui du développement local, et les projets de développement, qui ont été lancés dans toutes les régions du pays, sont un exemple vivant de la politique de développement intégré prônée à grande échelle par le Royaume. Une politique qui a, non seulement, donné lieu à des résultats concrets et optimaux mais est devenue un choix, voire un modèle à suivre sur les plans arabe et africain.

Ce sont des avancées à des pas soutenus et des acquis qualitatifs dans le domaine des droits de l'homme et en matière de développement qui peuvent être considérés aussi comme une option réformatrice pionnière pour construire une société moderne, démocratique et solidaire et qui ne pouvait voir le jour sans le souci constant de SM le Roi qui veille à ce que le citoyen marocain puisse jouir d'une vie décente et voir s'ouvrir devant lui de larges perspectives d'épanouissement dans le cadre du respect des valeurs de la modernité et de la démocratie.

La charge et l'importance du processus des réformes lancées dans tous les domaines à travers l'ensemble du Royaume au cours des dernières années a créé également des conditions favorables pour le renforcement d'un tissu associatif marocain agissant et pluraliste, puisque les instances et organisations de la société civile sont devenues un partenaire essentiel pour la promotion des droits de l'Homme et le renforcement du développement local et un acteur vital pour la consolidation de la gouvernance et la moralisation de la vie publique.

Dans ce contexte, la tenue de la commission nationale du dialogue national sur la société civile, qui a connu la participation de 7.000 associations, a constitué une étape importante pour enrichir le débat sur le rôle dynamique de la société civile marocaine et sa contribution permanente à la mise en œuvre des projets de réformes tous azimuts.

A ce propos, la récente déclaration du Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme, Mme Navi Pillay, qui s'est félicitée du dynamisme, de l'indépendance, du professionnalisme, de l'engagement et de la diversité des représentants de la société civile marocaine, représente un exemple éloquent de la richesse immatérielle dont jouit le Maroc à plusieurs niveaux.

Jaouad Touiouel

2e Forum mondial des Droits de l'Homme

La jeunesse marocaine mobilisée pour sa réussite

12048/4

Les enfants et les jeunes marocains sont appelés à contribuer activement à la réussite du deuxième Forum mondial des Droits de l'Homme, ont souligné, dimanche à Rabat, les participants à une rencontre organisée par l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE), consacrée à la présentation de ce Forum international, qui se tiendra du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech.

Organisée sous le thème "pour une participation effective des enfants et des jeunes au Forum (de Marrakech)", la rencontre, qui a vu la participation d'anciens enfants parlementaires, a été l'occasion pour mettre l'accent sur la capacité des enfants et des jeunes marocains à contribuer au succès de ce grand événement mondial à travers notamment la préparation de documentaires sur les droits de l'enfant et l'organisation d'activités culturelles et artistiques.

L'ONDE, qui a été chargé de la coordination du volet "Enfance" du Forum de Marrakech, prévoit une programmation spéciale, comprenant des activités artistiques, des expositions et des documentaires dédiés à l'enfance, a indiqué le directeur exécutif de l'Observatoire, Mustapha Daniel.

L'Observatoire prévoit, en clôture du Forum de Marrakech, un "Marathon des droits de l'enfant", une manifestation qui permettra aux participants d'exprimer et d'échanger leurs avis autour des problématiques inhérentes à l'enfance dans une ambiance ludique, a ajouté M. Daniel.

Par ailleurs, l'ONDE qui œuvre de concert avec les départements gouvernementaux, les institutions nationales et la société civile pour réussir l'organisation d'une manifestation de cette taille procédera également à une coordination avec les instances des Nations-Unies, de la Ligue arabe, de l'ISESCO et du Conseil de l'Europe, a-t-il signalé.

Plus de 5.000 participants sont attendus en novembre prochain à Marrakech pour le Forum mondial des droits de l'homme, qui a retenu pour thème les "droits de l'enfant", et dont les travaux s'articuleront autour de quatre espaces, déclinés en conférences, forums thématiques, ateliers et activités artistiques, culturelles et sportives.

Le Forum de Marrakech se veut une opportunité pour souligner la contribution de la jeunesse marocaine au processus de réformes, engagé sous la conduite éclairée de SM le Roi Mohammed VI dans tous les domaines, notamment celui des droits de l'Homme, a indiqué M. Abdelkader Zraih, membre du comité national chargé de la préparation du Forum mondial des droits de l'homme.

Le positionnement du Royaume dans le domaine des droits de l'Homme est remarquable à l'échelle internationale, a noté M. Zraih, également président de la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, ajoutant que les acquis réalisés lors des deux dernières décennies reflètent la détermination du Maroc à honorer ses engagements en matière de la protection des Droits de l'homme et plus particulièrement ceux de l'enfant.

Il a précisé que le choix du Maroc pour abriter le 2-ème Forum mondial des droits de l'homme est une reconnaissance internationale pour les réformes engagées par le Royaume sur la voie de la promotion et de la protection des droits de l'homme et les avancées qu'il a réalisées dans ce domaine. Cet événement mondial accordera une attention particulière à des thématiques ayant trait aux droits de l'enfant pour consolider d'abord les acquis universels sur le sujet et établir ensuite un nouvel agenda portant sur les modalités de défense des droits de l'homme, a fait savoir M. Zraih, ajoutant que ce Forum qui coïncide avec la célébration du 25-ème anniversaire de la convention Internationale des Droits de l'Enfant, sera également l'occasion de présenter de nouvelles initiatives qui visent la perfection des dispositifs de sécurisation des enfants.

L'objectif principal du Forum est de promouvoir un espace de dialogue public sur les droits humains à l'échelle internationale, où les principales avancées et les défis en matière de droits de l'Homme pourront être débattus, avec une attention particulière sur le respect de la différence, la participation sociale, la réduction des inégalités et le développement de réponses adéquates aux violations persistantes des droits fondamentaux des êtres humains.

Projet de loi sur les travailleurs domestiques

Le texte interdit l'emploi des personnes de moins de 15 ans

154071-17

Le projet de loi fixant les conditions d'emploi et de travail des travailleurs franchira bientôt le cap de la commission de la justice, de la législation et des droits de l'Homme de la Chambre des conseillers. Son adoption en plénière est, en effet, prévue pour la prochaine session parlementaire. Adopté en juin 2013 par le Conseil de gouvernement, le texte a pris du retard au sein du Parlement. La Chambre des conseillers avait saisi le Conseil national de droits de l'Homme en septembre dernier pour avis sur le projet avant d'envoyer une deuxième saisine au Conseil économique, social et environnemental. «L'heure est à l'examen des recommandations émises par les deux instances. Notre objectif est d'améliorer l'esprit de la loi et l'aligner sur les dispositions prévues dans le cadre du Code de travail ainsi que les conventions internationales de droits de l'Homme», souligne Zoubida Bouayad, membre de la commission. P.17

Projet de loi sur les travailleurs domestiques

Le texte interdit l'emploi des personnes de moins de 15 ans

Le projet de loi interdit l'emploi des personnes de moins de 15 ans.

Dernière ligne droite pour le projet de loi fixant les conditions d'emploi et de travail des travailleurs domestiques au sein de la commission de la justice, de la législation et des droits de l'Homme de la Chambre des conseillers. Les parlementaires prévoient d'introduire dans le texte les différentes recommandations émises par le Conseil économique, social et environnemental et le Conseil national des droits de l'Homme.

Le projet de loi fixant les conditions d'emploi et de travail des travailleurs franchira bientôt le cap de la commission de la justice, de la législation et des droits de l'Homme de la Chambre des conseillers. Son adoption en plénière est, en effet, prévue pour la prochaine session parlementaire. Adopté en juin 2013 par le Conseil de gouvernement, le texte a pris du retard au sein du Parlement. La Chambre des conseillers avait saisi le Conseil national de droits de l'Homme en septembre dernier pour avis sur le projet avant d'envoyer une deuxième saisine au Conseil économique, social et environnemental. «L'heure est à l'examen des recommandations émises par les deux instances. Notre objectif est d'améliorer l'esprit de la loi et l'aligner sur les dispositions prévues dans le cadre du Code de travail ainsi que les conventions internationales de droits de l'Homme», souligne Zoubida Bouayad, membre de la commission. La tâche s'annonce donc ardue pour la commission qui s'est déjà penchée au cours du mois de juillet dernier sur l'examen des premiers amendements à apporter au texte (le 15 juillet 2014) déposés par les groupes parlementaires.

Pour le parlementaire Abdellatif Ouamou, membre de la commission, ce projet a pris beaucoup de retard au niveau des différentes étapes de sa conception. Annoncé en 2005, le projet n'a pu emprunter le circuit législatif qu'en 2013. Pourtant, le texte de loi est d'une grande importance dans la mesure où il promet de compléter la législation du travail et de hisser le Maroc au rang des pays les plus respectueux des dispositions liées aux droits de l'Homme. «Ce texte constitue une avancée majeure pour notre pays.

De par sa large contribution au respect des droits des travailleurs domestiques, il hisse ces derniers au niveau des salariés d'entreprises et leur confère tous les droits relatifs à ce statut. Ces employés bénéficieront, en effet, d'un congé annuel payé, d'un bulletin de paie et pourront par la suite prétendre à des sessions de formation à l'image des salariés d'entreprises, annonce ce parlementaire sur un ton optimiste.

En effet, selon les dispositions du projet de loi, employé et employeur se trouvent désormais dans l'obligation de conclure un contrat écrit conformément aux dispositions d'une loi organique qui sera adoptée plus tard. La loi établit également un repos hebdomadaire en faveur de l'employé d'au moins 24 heures continues. Les périodes de repos peuvent toutefois être regroupées avec accord des deux parties, si le travailleur en bénéficie dans les 2 mois suivants. Abordant le volet du congé annuel, la mouture du projet stipule que ce dernier devra être payé après une présence de 6 mois continue, d'un jour et demi par mois. La période peut dans ce sens être accordée selon les modalités prévues par les parties avec possibilité de regrouper les congés payés pendant deux années suivies. Par ailleurs, le projet de loi intendit l'emploi des personnes de moins de 15 ans.

Les individus âgés entre 15-18 ans ne peuvent en effet être employés qu'avec l'autorisation de leur représentant légal. Ainsi, la loi prévoit en cas d'infraction à cette règle, une amende allant de 25 à 30.000 DH pour les réfractaires. Cette clause pourra toutefois être modifiée suite à la recommandation émise par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Conseil, économique, social et environnemental (CESE) d'interdire le travail des enfants de moins de 18 ans. Autant de mesures dont l'adoption pourra en effet combler les lacunes juridiques relevées depuis plusieurs années et longtemps dénoncées par la société civile et les organismes de défenses de droits de l'Homme. ■

Youssra Amrani

Les recommandations du CESE

Saisi par la commission de l'emploi, de la formation et des politiques sectorielles de la Chambre des conseillers, le Conseil économique, social et environnemental a émis plusieurs recommandations en vue d'améliorer le projet de loi. Parmi ces recommandations, il y a lieu de citer l'interdiction du travail des enfants de moins de 15 ans et l'adoption de mesures pour sortir les filles et les garçons de leur situation actuelle de travailleurs domestiques à travers l'identification de solutions alternatives. Le CESE met l'accent également sur la nécessité d'interdire tout nouvel accès d'enfants de moins de 18 ans au travail domestique, ainsi que l'emploi d'étrangers sans contrat préalable visé par les autorités compétentes.

Pour une participation des enfants et des jeunes au 2ème Forum des droits de l'Homme

Les enfants et les jeunes marocains sont appelés à contribuer activement à la réussite du deuxième Forum mondial des droits de l'Homme, ont souligné, récemment à Rabat, les participants à une rencontre organisée par l'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE), consacrée à la présentation de ce Forum international, qui se tiendra du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech.

Organisée sous le thème "Pour une participation effective des enfants et des jeunes au Forum (de Marrakech)", la rencontre, qui a vu la participation d'anciens enfants parlementaires, a été l'occasion pour mettre l'accent sur la capacité des enfants et des jeunes marocains à contribuer au succès de ce grand événement mondial à travers notamment la préparation de documentaires sur les droits de l'enfant et l'organisation d'activités culturelles et artistiques.

L'ONDE, qui a été chargé de la coordination du volet "Enfance" du Forum de Marrakech, prévoit une programmation spéciale, comprenant des activités artistiques, des expositions et des documentaires dédiés à l'enfance, a indiqué le directeur exécutif de l'Observatoire, Mustapha Daniel.

L'Observatoire prévoit, en clôture du Forum de Marrakech, un "Marathon des droits de l'enfant", une manifestation qui permettra aux participants d'exprimer et d'échanger leurs avis autour des problématiques inhérentes à l'enfance dans une ambiance ludique, a ajouté M. Daniel.

Par ailleurs, l'ONDE qui œuvre de concert avec les départements gouvernementaux, les institutions nationales et la société civile pour réussir l'organisation d'une manifestation de cette taille procédera également à une coordination avec les instances des Nations unies, de la Ligue arabe, de l'ISESCO et du Conseil de l'Europe, a-t-il signalé.

Plus de 5.000 participants sont attendus en novembre prochain à Marrakech pour le Forum mondial des droits de l'Homme, qui a retenu pour thème les "Droits de l'enfant", et dont les travaux s'articuleront autour de quatre espaces, déclinés en conférences, forums thématiques, ateliers et activités artistiques, culturelles et sportives.

Le Forum de Marrakech se veut une opportunité pour souligner la contribution de la jeunesse marocaine au processus de réformes, engagé sous la conduite éclairée de SM le Roi Mohammed VI dans tous les domaines, notamment celui des droits de l'Homme, a indiqué M. Abdelkader Zraih, membre du comité national chargé de la préparation du Forum mondial des droits de l'Homme.

Le positionnement du Royaume dans le domaine des droits de l'Homme est remarquable à l'échelle internationale, a noté M. Zraih, également président de la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, ajoutant que les acquis réalisés lors des deux dernières décennies reflètent la détermination du Maroc à honorer ses engagements en matière de la protection des droits de l'Homme et plus particulièrement ceux de l'enfant. Il a précisé que le choix du Maroc pour abriter le 2ème Forum mondial des droits de l'Homme est une reconnaissance internationale pour les réformes engagées par le Royaume sur la voie de la promotion et de la protection des droits de l'Homme et les avancées qu'il a réalisées dans ce domaine.

Cet événement mondial accordera une attention particulière à des thématiques ayant trait aux droits de l'enfant pour consolider d'abord les acquis universels sur le sujet et établir ensuite un nouvel agenda portant sur les modalités de défense des droits de l'Homme, a fait savoir M. Zraih, ajoutant que ce Forum qui coïncide avec la célébration du 25-ème anniversaire de la Convention internationale des droits de l'enfant, sera également l'occasion de présenter de nouvelles initiatives qui visent la perfection des dispositifs de sécurisation des enfants.

L'objectif principal du Forum est de promouvoir un espace de dialogue public sur les droits humains à l'échelle internationale, où les principales avancées et les défis en matière de droits de l'Homme pourront être débattus, avec une attention particulière sur le respect de la différence, la participation sociale, la réduction des inégalités et le développement de réponses adéquates aux violations persistantes des droits fondamentaux des êtres humains.

Le renforcement des droits de l'Homme au Maroc : Des pas soutenus et des réformes institutionnelles qualitatives

Rabat – Depuis de nombreuses années, le Maroc s'est engagé dans l'œuvre d'édification et d'élargissement de l'espace de liberté et de respect des droits de l'Homme, donnant lieu à une expérience qualitative unique en son genre en matière de renforcement et de consolidation des droits de l'Homme, qui a incarné incontestablement un processus spécifique au rythme soutenu qui prend en compte les constantes et choix stratégiques ainsi que les spécificités du Royaume dans un contexte régional marqué par de profondes mutations.

Ainsi, le Royaume est devenu un pays qui trace résolument sa voie pour la rupture avec des pratiques passéistes dépassées, animé par sa ferme détermination à promouvoir le domaine des droits de l'Homme et son engagement à respecter les conventions et chartes nationales y afférentes, ainsi que par sa conviction que le renforcement et la consécration de la culture des droits de l'Homme n'est pas un luxe ou une pratique à la mode mais une nécessité imposée par les exigences de l'édification et du développement du pays.

Tout au long des 15 années du règne de SM le Roi Mohammed VI, l'approfondissement des réformes dans le domaine des droits de l'Homme a constitué un enjeu renouvelé, qui a tracé les contours d'un processus constant et rationnel pour l'ancrage des valeurs et des principes universels des droits humains, consacrés par la Déclaration universelle des droits de l'Homme. Dans ce sens, les multiples chantiers lancés par le Souverain sont un exemple vivant et éloquents reflétant la volonté inébranlable du Royaume de construire une société démocratique, moderne et solidaire, fondée sur la garantie de la liberté et le respect des droits de l'Homme.

Ainsi, le Maroc a émergé, dans le sillage des événements et des turbulences régionaux, en tant que modèle d'un mouvement de prise de conscience collectif de l'importance des valeurs de la modernité, de la paix, de la liberté et de la démocratie, qui a été consolidée par la mise en place de nouveaux mécanismes et modèles inédits aspirant à la formation et la structuration d'un paysage institutionnel et politique marocain où la défense des droits de l'Homme occupe une place de premier choix.

Avec le lancement, la structuration et la mise sur pied de nouveaux mécanismes de travail pour de nombreux conseils et comités oeuvrant pour la promotion des droits de l'homme (Conseil national des droits de l'homme, Institution du Médiateur, Délégation interministérielle des droits de l'Homme), la moralisation de la vie publique (Instance de prévention de la corruption), le renforcement de l'essor économique (Conseil économique, social et environnemental) et de l'égalité des chances (Conseil de la concurrence), le Royaume, sous la conduite éclairée de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, a opté pour une approche moderne judicieuse et une voie stratégique solide en vue de consacrer définitivement les fondements de l'édifice démocratique et les bases de l'Etat de Droit.

http://www.mapexpress.ma/actualite/le-renforcement-des-droits-de-lhomme-au-maroc-des-pas-soutenus-et-des-reformes-institutionnelles-qualitatives/

Le Plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme 2014-2017, examiné récemment par le Conseil de gouvernement, constitue aussi un mécanisme approprié regroupant les aspects inhérents au renforcement de la bonne gouvernance et des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux, la protection et la promotion des droits des différentes catégories, outre la consolidation du cadre juridique et institutionnel national.

Par ailleurs, la garantie du multipartisme, le renforcement des valeurs de tolérance et de légalité en tant que bases de la vie politique et institutionnelle, ainsi que la mise en place et l'activation des structures de l'économie du marché, la liberté de l'entreprenariat, l'ouverture à la concurrence sont autant de fondements qualitatifs pour la consolidation des bases de la renaissance économique et sociale escomptée.

Dans le domaine social, l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH), lancée depuis neuf années, a constitué un moteur incontournable pour l'appui du développement local, et les projets de développement, qui ont été lancés dans toutes les régions du pays, sont un exemple vivant de la politique de développement intégré prônée à grande échelle par le Royaume. Une politique qui a, non seulement, donné lieu à des résultats concrets et optimaux mais est devenue un choix, voire un modèle à suivre sur les plans arabe et africain. Ce sont des avancées à des pas soutenus et des acquis qualitatifs dans le domaine des droits de l'homme et en matière de développement qui peuvent être considérés aussi comme une option réformatrice pionnière pour construire une société moderne, démocratique et solidaire et qui ne pouvait voir le jour sans le souci constant de SM le Roi qui veille à ce que le citoyen marocain puisse jouir d'une vie décente et voir s'ouvrir devant lui de larges perspectives d'épanouissement dans le cadre du respect des valeurs de la modernité et de la démocratie.

La charge et l'importance du processus des réformes lancées dans tous les domaines à travers l'ensemble du Royaume au cours des dernières années a créé également des conditions favorables pour le renforcement d'un tissu associatif marocain agissant et pluraliste, puisque les instances et organisations de la société civile sont devenues un partenaire essentiel pour la promotion des droits de l'Homme et le renforcement du développement local et un acteur vital pour la consolidation de la gouvernance et la moralisation de la vie publique.

Dans ce contexte, la tenue de la commission nationale du dialogue national sur la société civile, qui a connu la participation de 7.000 associations, a constitué une étape importante pour enrichir le débat sur le rôle dynamique de la société civile marocaine et sa contribution permanente à la mise en œuvre des projets de réformes tous azimuts.

A ce propos, la récente déclaration du Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme, Mme Navi Pillay, qui s'est félicitée du dynamisme, de l'indépendance, du professionnalisme, de l'engagement et de la diversité des représentants de la société civile marocaine, représente un exemple éloquent de la richesse immatérielle dont jouit le Maroc à plusieurs niveaux.

Il fait l'actu : Driss El Yazami

L'épineuse question de la surpopulation carcérale, ce véritable casse-tête qui a toujours nourri débats et polémiques et comment le résoudre, a fait l'objet d'un rapport détaillé de vingt pages intitulé : Les peines alternatives publié par le Conseil national des droits de l'Homme que préside Driss El Yazami.

Les recommandations dudit rapport est en première page de notre confrère Akhbar Al Yom de ce mardi.

Le CNDH relève que plus de la moitié de la population carcérale se trouve en détention préventive que ce soit au Maroc ou sous d'autres cieux en se référant à des études et colloques internationaux.

C'est pour cette raison que la Déclaration de Ouagadougou pour accélérer la réforme pénale et pénitentiaire en Afrique a demandé dès 2002 que des mesures soient prises pour réduire la population carcérale et estimé que "Les différents organes de la justice pénale devraient collaborer plus étroitement afin de moins recourir à l'emprisonnement. La population carcérale ne peut être réduite que par une stratégie concertée", souligne le rapport.

Chiffres à l'appui, le CNGH note que près de 20% en détention préventive quittent les prisons après avoir été innocentés par la justice, que 3000 autres sont condamnés à des courtes peines ne dépassant les six mois signifiant et soulignant que 21000 marocains se trouvent chaque année derrière les barreaux alors qu'on pourrait leur éviter cette condamnation .

Le rapport note également que 15000 détenus sont condamnés à des peines dépassant les six mois pour des délits mineurs.

La septième recommandation du CNDH précise que : les politiques suivies ne parviennent nullement à endiguer l'augmentation de la criminalité, et notamment la délinquance juvénile, l'usage en progression des stupéfiants, etc.

Pour faire face au problème de la surpopulation, le Maroc ne peut plus se permettre de maintenir ce haut niveau d'emprisonnement, que ce soit sur le plan financier ou sur le plan social.

La surpopulation carcérale a des conséquences graves tant sur les détenus que sur la société, en termes de prévention de la récidive, de compromission des chances de réinsertion, …

http://www.challenge.ma/il-fait-lactu-driss-el-yazami-2-32687/